عام 2008 تحت المجهر الاقتصادي

مؤشرات التذبذب وتأثيرها في الاستثمارات وصناعات النفط العراقية

دخل العام الحالي ٢٠٠٨ محملا بتحركات صعودا وهبوطا في اسعار المواد الأولية، من نفط ومعادن واسعار العملات الرئيسة.. الخ، وكلها مؤشرات عن تذبذب حركة مفاصل فاعلة في الاقتصاد، قد ندرك مدى تأثيرها اذا أخذنا في الحسبان ان الاقتصاد في ذاته قوة تلقي بنتائجها- ان كانت سلبية أو ايجابية –على الافراد والجماعات وعلى المؤسسات والدول ومن ثم على الأحوال المعيشية والاجتماعية للشعوب، وعلى العلاقات الاقتصادية والسياسية للحكومات ودولها.

هادي طعمة

فقد أفادت تقارير اسعار النفط للعقود الآجلة في بورصة سنغافورة، نهاية شباط ٢٠٠٨ بانها قفزت الى مستوى قياسي جديد فوق ١٠٣ دولارات للبرميل في التعاملات الأسيوية، وتدفق المزيد من الأموال من الصناديق الاستثمارية الى سوق النفط مع تراجع الدولار الأميركي الى مستويات منخفضة إزاء العملات الرئيسة، في الوقت نفسه قفز الخام الأميركي الخفيف تسليم نيسان- وهو ما لم تتحدث عنه الاخبار والتقارير بمثل ما لاحقت اسعار نفط اوبك – الى ١٠٣،٠٥ دولار للبرميل في التعاملات الآسيوية المبكرة ، محققة زيادة قدرها ٤٦ سنتا، في حين استقر خام القياس الأوروبي مزيج برنت عند ١٠٠،٩٠ دولار للبرميل.

وقفز الخام الأميركي اكثر من ٣٪ يوم ٢٧ شباط مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق اذ بلغ ١٠٣ دولارات متجاوزا المستوى القياسي السابق مع حساب التضخم المسجل قبل ٢٨ عاما.

في الوقت نفسه ارتفعت اسعار المعادن النفيسة والمعادن الصناعية الى مستويات اعلى من الاسعار المتداولة قبل ذلك، فيما أشارت بورصة الاسهم الأميركية الى اغلاق منخفض وذلك وسط قلق المستثمرين جراء مؤشرات جديدة على ضعف سوق العمل، وتحذير رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) من ان ازمة اسكان (عقارات) قد تسبب انهيار بنوك صغيرة ! وذلك في إشارة مبكرة على بداية ما حدث في ما عرف فيما بعد بالأزمة المالية الأميركية التي ما لبثت ان امتدت الى أنحاء شتى من بلدان العالم جراء انهيار مؤسسات مالية فيها واقتصادية أدت الى إصابة حالة اقتصاداتها بالركود والكساد.

وبناء على احدث البيانات المتاحة يومئذ تراجع مؤشر داو جونز الصناعي لاسهم الشركات الأميركية الكبرى كما تراجعت مؤشرات الاسهم الأخر.

في الأسبوع الأول من آذار ٢٠٠٨ بلغت اسعار النفط اكثر من ١٠٦ دولارات ، وكتب محرر اخبار وكالة رويترز يقول معبرا عن وجهة نظر مصالح السياسة الغربية: ان عثرات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط باعدت بين واشنطن وبعض حلفائها القدامى في المنطقة وجعلت منظمة اوبك اقل حرصا على إنقاذ اكبر بلد مستهلك للطاقة في العالم، من اسعار نفط قياسية تعصف باقتصاد أميركي هش بالفعل.

في الأسبوع الأول من آذار توترت الأوضاع في البيت الأبيض بعد رفض اوبك دعوات الولايات المتحدة لتعزيز الإنتاج مما ساهم في ارتفاع اسعار النفط الى مستوى قياسي جديد. ويعزو مسؤولون في اوبك تجاوز حاجز ١٠٦ دولارات يوم ٣/٧ الى سوء ادار ة الاقتصاد الأميركي، وكان اقتصاديون من دول متفرقة ومتباعدة.

قد ذكروا سوء ادارة الاقتصاد الأميركي حصرا، السبب في ارتفاع اسعار النفط ،ورجح مسؤولون في اوبك ذلك ، ونقل عن شكري غانم رئيس مؤسسة النفط في ليبيا قوله إضافة الى ذلك ان اوبك ليس لديها أي خطط لزيادة الإنتاج في الوقت الحالي، وذلك في اجابة على طلب الإدارة الأميركية والشركات النفطية زيادة الإنتاج لاجل زيادة العرض أملا في خفض الاسعار، فيما ارجع مسؤولون آخرون في اوبك سبب زيادة الاسعار الى مضاربات في سوق النفط والى قضايا سياسية.

وكانت اسعار الاسهم الأوروبية قد ارتفعت في غضون ذلك تقودها البنوك لكن مكاسبها ما لبثت ان تراجعت عند الاقفال بفعل مؤشرات جديدة على مصاعب في الاقتصاد الأميركي، كما صعدت في الوقت نفسه اسعار المعادن الصناعية مدعومة بأموال من صناديق استثمارية جديدة تدفقت على السلع الأساسية دافعة النحاس –مثلا-الى اعلى سعر له في (٢١)شهرا.وسجل الزنك قفزة بلغت ٦٪ وصعدت كذلك اسعار المعادن النفيسة مسجلة مستويات قياسية جديدة بفعل تدفق أموال من صناديق استثمارية على اسواق السلع. هذا مع سعي الاستثماريين الى ملذات آمنة واصول ذات عوائد مرتفعة وسط مخاوف حيال قوة الاقتصاد العالمي.

في اعقاب ذلك أعلن الرئيس الأميركي بوش عن قلقه حيال اقتصاد بلاده لتباطئه الواضح ،وابلغ الصحافيين –بحسب ما نقلته رويترز- القول بانه يعرف ان الأميركيين قلقون بشأن اقتصادنا لكن الانباء الطيبة هي اننا توقعنا هذا،واتخذنا اجراء حاسما لتعزيز الاقتصاد بإقرار حزمة نمو ستضع مالا في ايدي العمال الأميركيين والشركات. وكان حديث بوش، إضافة لذلك بعد اعلان وزارة العمل عن تراجع الوظائف في شباط بمقدار ٦٣ الفا، وذلك ما يشير الى تراجع في الميزانية التشغيلية للولايات المتحدة، كما أعلن البنك المركزي الأميركي تدابير طارئة لتخفيف ضغوط السيولة في النظام المصرفي.

وأعرب بوش كذلك عن اعتقاده بان الخطوات المتخذة ومضاعفة الإجراءات التي اتخذها البنك سيكون لها تأثير في اقتصادنا وقال: ان الحكومة قدمت للاقتصاد (حقنة قوية) وان تأثيرها سيبدأ بالظهور في الأشهر القادمة.

لكن الملاحظ ان هذا التأثير لم يجد له حيزا في الواقع فقد تراجعت الاسهم الأميركية بشكل كامل ، وقال مايكل كافانوج كبير المسؤولين الماليين خلال مؤتمر عبر الهاتف ان بنك بير ستيرنز كان معرضا لخسائر تبلغ ١٦ مليار دولار مع مؤسسة سي ام بي اس و١٥ مليار دولار من قروض الرهن العقاري باسعار فائدة غير مميزة ، ويتوقع انتهاء صفقة الشراء ..لكن بنك مورجان ما لبث طويلا حتى أعلن إفلاسه وانهار بعد أن دخل مشتريا لينقذ بنكا آخر من الانهيار . وكان بنك ليمان برادرز-رابع اكبر بنك اميركي قد انهار في وقت مقارب ليبلغ عدد البنوك المنهارة تسعة عشر بنكا لتؤشر بذلك انهيار العقار والانهيار المالي الكبير المسبب الاخير للازمة المالية العال مية.

الأوضاع النفطية في العراق

في هذه الأثناء أعلنت وزارة النفط عودة مصفاة بيجي الى العمل بمعدلاتها الاعتيادية بعد ان توقفت بسبب انقطاع التيار الكهربائي، بحسب ما نقلته (أصوات العراق) عن المتحدث الرسمي باسم الوزارة الذي أشار الى انه برغم التوقف الا ان معدلات الإنتاج اليومية للمدة من بداية الشهر(آذار) وحتى السبت (١٥)منه كانت أربعة ملايين لتر بنزين يوميا و ٢،٨٠٠مليون لتر نفط ابيض و ٤،٦٠٠لتر زيت الغاز يوميا.

على الصعيد نفسه ذكر المتحدث باسم المصفاة وهي اكبر مصفاة نفط عراقية- ان الصادرات لم تتأثر بالحادث وتجدر الإشارة الى ان الوزارة تروم زيادة الى١،٢برميل يوميا، في شهر حزيران ٢٠٠٨ .

وقد نقل عن المدير العام لمؤسسة تسويق النفط (سومو) وذلك بعد ان كان ١،٩٣٠مليون برميل يوميا في شباط، والمتوقع تصدير المزيد في مايس بعد اكمال اعمال الصيانة المقررة في مصفاة بيجي، وزيادة التصدير من حقول الجنوب وحقول كركوك ليصل الإنتاج الى ٢،٣ برميل يوميا في نهاية العام .

تموز٢٠٠٨

في منتصف تموز بلغت اسعار النفط ذروة ارتفاعها متجاوزة ١٤٧ دولارا للبرميل وفيما اجتهد في الولايات المتحدة – على ما يبدو – معنيون بالشأن الاقتصادي ان تكون أسواق المال مجالا مغريا لشخصيات وحكومات أثرت جراء زيادة اسعار النفط ،وتكدست لديها أموال طائلة تمكنها من شراء الأسهم في الوول ستريت خاصة، اذا بهم يفاجئون بهبوط مريع في الأسهم جراء ما أشيع عن الانهيار في سوق العقارات، فخسروا من جراء ذلك المليارات التي أتاحتها لهم زيادات اسعار النفط، وذلك بسبب ما اسماه بعض المتخصصين في الشأن الاقتصادي ب(التلاعب والتدليس) ونادوا بوجوب إحالة مدبري الأزمة الى التحقيق والمحاكمة .ولكن النتيجة كانت استحواذ هؤلاء على ما دفعته الشركات الى مصدري النفط، حكومات وشخصيات، ومنهم خليجيون وسعوديون وغيرهم ،لم يستفيدوا مما نبه اليه اقتصاديون في هذا الخصوص ومنهم السيد ثامر الغضبان وزير النفط الأسبق ورئيس هيأة المستشارين في مجلس الوزراء (كانون الأول ٢٠٠٧) حين أشار في احدى طاولات المدى المتعلقة بموضوعة (مستقبل النفط في العراق)؛ قائلا: لا تستغربوا ان تهبط ا لاسعار، وأنا لست منجما ، ولكن لدي فكرة عن هذا الامر واحال الحاضرين الى تاريخ الاسعار ودوراتها بالقول :فالذي يرجع الى التاريخ يجد ان السعر فيه دورات» وكان تنبيهه وتحذيره هذا قبل حدوث التصاعد الكبير في اسعار النفط.

صناعة النفط في العراق

في غضون الايام اللاحقة التي سبقت الاعلان عن الأزمة جرت في العراق حوارات حول القضايا النفطية المختلفة ومسائل البت فيها. و كانت المدى قد عقدت طاولة خاصة لها في اعقاب طاولة نهاية عام ٢٠٠٧ تناولت هذه القضايا النفطية والاستثمارية وما تتطلبه كلتاهما بفروعها كافة، كانت مع موضوعة النفط التي تناولتها الطاولة قد استثارت منظمات ومؤسسات وجهات حكومية ومهنية، وغدا التجاذب في الساحة الاقتصادية مظهرا يكشف السلبيات القائمة في الأوساط المقصودة إضافة الى تناول قانون النفط المزمع إقراره، كما يضفي ما يعد مستجدا ايجابيا، بما في ذلك الدعوة الى عودة شركة النفط الوطنية، (المؤسسة التي ارتبط تاريخها باعتزاز العراقيين لدورها البناء والطموح الى ما فيه خير العراقيين وأجيالهم)، وذلك من زاوية النظر الى ان تكون هذه الشركة عاملا فاعلا في انعاش الاستثمارات الوطنية في الحقول النفطية، جرت في اثناء ذلك حوارات ونقاشات في قانون النفط والغاز استدعت آراء وأفكارا أثارت تعليقات وتحليلات لمتخصصين بهذا الشأن ولغيرهم من المعنيين بالشأن السياسي العام نحو النتائج المترتبة على تبني هذا القانون لما له من تأثير كبير بل وبالغ الأهمية في المدى البعيد –على صناعة النفط الوطنية وعلى الستراتيجية الاقتصادية للدولة العراقية.

وقد تباينت الآراء حيال مسودة القانون وتجاوز بعضها الشكليات الى حيث الاعماق، بتلافيف بنوده وفقراته في اطار من الرؤية المهنية والسياسة الوطنية.

فهناك من يروج للقبول بالقانون دون قيد او شرط بدعوى ان الدولة تعاني نقصا كبيرا في الأموال اللازمة للتنمية وإعادة الاعمار وقلة الخبراء والإمكانات، وهناك في المقابل من رفض المسودة متذرعا بان الظروف غير مؤاتية وغير مناسبة، وان الحكومة غير مؤهلة لسن قانون ملائم يمكّن من تأمين حقوق العراق، وتضمن افضل تنظيم لإدارة الصناعة النفطية، والى جانب هذا الرأي وذاك هناك –بحسب ما ذكرته مجلة الثقافة الجديدة (العدد ك١، ٢٠٠٧) تصريحات لبعض الأميركيين تشير الى ضرورة الإسراع في تحقيق الانجازات الكبرى للإدارة الأميركية وانها تضغط إعلامياً بشكل مباشر وغير مباشر في هذا المجال.

فالقانون المذكور يعني بقطاع اقتصادي يمثل حجر الأساس لبقية القطاعات الاقتصادية وله تأثيرات تتجاوز المحلية الى العالمية ،نظرا لارتباط صناعة النفط بسوق النفط العالمية وبستراتيجيته الكبرى واحتكاراته العملاقة ولهذا خصصت (الثقافة الجديدة) ملفاً خاصاً لهذا الامر البالغ الأهمية والحيوية، فأوصت بوجوب ان يحل القانون الجديد قضيتين، اولاهما تخص تنظيم إدارة الصناعة النفطية المحلية وتخص ثانيتهما صلة الصناعة النفطية بالاستثمارات الأجنبية او باختيار الشكل الأفضل للاستثمار النفطي، وذكرت ما يتعلق بالقضية الاولى والإشكالات الناجمة عن فهم وتفسير ما نص عليه الدستور من تضمنه بعض الصيغ غير الواضحة بخصوص تقاسم الثروة النفطية بين السلطة الاتحادية والأقاليم. وترتب على ذلك انه لابد من بلورة صيغة واضحة لتوزيع الثروة بين السلطتين ولجمع العائدات النفطية وطرق إعادة توزيعها والصيغة الامثل للاستثمار هي الاستثمار الوطني المباشر. وعلى هذا يتعين ان يشتمل القانون على توجهات صريحة بان تعطى الاستثمارات أساساً وقبل كل شيء لشركة النفط الوطنية، والرهان على الطاقات والإمكانات العراقية اولا، وفي الوقت الذي دعت المجلة الى دعم شركة النفط الوطنية وبخاصة في الظروف الراهنة، رفضت من حيث المبدأ القبول بصيغة المشاركة في الحقول المكتشفة كافة وهي التي تمثل الحصة الاكبر، ذلك لان صيغة المشاركة تعني دخول الأطراف الأجنبية شركاء للعراقيين في الاستثمار سنوات طويلة مقابل حصة من النفط وحصة من الأرباح إضافة الى اطلاق يدها للتصرف بالنفط العراقي كما تشاء، وعلى هذا يمكن الاستعانة بعقود المشاركة في الحقول الجديدة غير المكتشفة التي تقع في اماكن يصعب التنقيب فيها الى جانب ارتفاع مخاطر الاستثمار على ان تخضع ما يتعلق منها بالحقول الكبيرة الى ضوابط اخرى في مقدمتها موافقة مجلس النواب .

فالمسالة اقتصادية ودور الدولة فيها تظل محورية في حياة الناس (الثقافة الجديدة).

ولا يزال قانون النفط والغاز مسودة مؤجلة الاقرار إضافة الى قانون وزارة النفط وقانون الموارد المالية.

تأثير الأزمة على استثمار العائدات النفطية

ان هبوط اسعار النفط الى ما دون النصف من اسعار الذروة التي بلغها في تموز ٢٠٠٨ يعد اول الانعكاسات المؤثرة سلبا في عائدات النفط العراقي ومن ثم على الميزانية نزولا من ٨٠ مليار دولار الى ٦٧مليار دولار للعلم التالي حسبما صرح به وزير المالية ومسؤولون آخرون ثم الى ما دون ذلك بكثير حيث حذر عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية من انخفاض الموازنة الى ٣٠مليار دولار، وهو ما يقدر له ان يترك تأثيراته البالغة السلبية في تخفيض حزمة الاستثمارات المعدة وبخاصة في القطاع النفطي الذي اعتزم العراق الإقدام على طرح مشاريعها العديدة والكبيرة للتعويض عما فاته في السنوات السابقة.

وقد اكد وزير النفط(مع آخرين)ان هبوط اسعار النفط سيؤثر في المشاريع النفطية المستقبلية، الامر الذي سيحد من التوسع الاستثماري في هذا القطاع، وذلك خصوصا اذا أخذنا بالحسبان إضافة الى ذلك اعتماد الميزانية على مداخيل النفط بنسبة تقرب من ٩٠٪.

إضافة الى ان المشاريع النفطية التي قد تعتزم الشركات تنفيذها لا تقل عما كانت عليه قبل انخفاض الاسعار وهو مع ما سبقه يؤدي الى تقليص في تنفيذ الخطة الموضوعة بطموح، والاقتصار على الملح منها، ومن ثم على المقر تحقيقه من زيادة العائدات المستقبلية ،اي على المنتج حاليا وهو يقل عن المليونين ونصف المليون برميل يومياً، مما يترتب عليه ان يمتد تأثيره سلباً الى إمكانات التوسع في القطاعات الاخرى وتطوير ما هو قائم منها وعلى تحجيم حركة التشغيل وامتصاص البطالة وعلى النمو الاقتصادي.

وللأزمة المالية العالمية من ناحية اخرى تأثيرها المباشر وغير المباشر في الإمكانات الاستثمارية للبنوك والشركات بعد ان ألقت عليها الازمة المالية ظلالها بشكل سلبي، فالأزمة سترجئ العديد من إمكانات البيوتات المالية الاجنبية للاستثمار، الامر الذي ينعكس على الدول النامية قبل الدول المتقدمة.

الشيء الاخر الذي ينبغي ان يؤخذ في الحسبان هو ان اسعار النفط متذبذبة نزولا الى مستويات ادنى، مما يترتب عليه تناقص آخر في عائدات العراق، وهذا سبب مضاف الى ما سبق من اسباب مؤثرة في التنمية وذلك لما يتركه من تلكؤ البيوتات المالية في اقراض الشركات والمؤسسات الاستثمارية.

افتتاح معرض العراق الدولي في بغداد

من بين الفعاليات الاقتصادية المهمة التي شهدتها بغداد في العام الماضي.. افتتاح معرض العراق الدولي بمشاركة ١٥٠ شركة من شركات القطاع الخاص وفي مختلف الاختصاصات من ١٦ دولة عربية وأجنبية.

وقال وزير التجارة عبد الفلاح السوداني في كلمته التي ألقاها خلال حفل الافتتاح الذي حضره عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين إن "الديون والتعويضات الثقيلة والبنى التحتية المدمرة والفساد الذي عشش في مفاصل الدولة كانت حافزا لنا لمواجهة الصعاب.

وبين الوزير ان "عام ٢٠٠٨ عام البناء والاعمار، آملا أن تتحول أرض المعرض الذي أقيم برعاية رئيس الوزراء نوري المالكي الى مركز تجاري خلال السنوات المقبلة، بما يوفر كل مستلزمات إقامة المعارض العالمية.

دائرة الدين العام تصدر حوالات الخزينة الكترونيا

في إطار عملية التطوير التي يشهدها القطاع المالي في العراق وبعد أن تم افتتاح نظام تسجيل السندات الحكومية (Governement Security Registration) System GSRS من قبل البنك المركزي .. قامت دائرة الدين العام في وزارة المالية وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي بإصدار حوالات خزينة وزارة المالية لجمهورية العراق أول مرة الكترونيا تطبيقاً لنظام Gsrs من موقع وزارة المالية قسم الدين الداخلي المرتبط الكترونيا عبر شبكة موحدة مع البنك المركزي وقد تمت مشاهدة التنفيذ الفعلي للمزاد من قبل البنك المركزي إذ رسا المزاد على مبلغ ١٠٠،٢٠ مائة مليار وعشرين مليون دينار وبسعر فائدة ١٥٪.

وقد أثبتت التجربة نجاحها المتميز وحظيت بتقدير وتثمين العاملين المعنيين بالقطاع المالي.

في العشرين من تشرين الأول :النفط تبحث مع شركة أمريكية نصب منقيات للنفط الخام

في ١١/٢٤ وزير الكهرباء يدعو ١٠٠ شركة عالمية لتنفيذ مشاريع بالعراق .. ورئيس غرفة تجارة السليمانية يدعو الصين للاستثمار بكردستان.

الأبرز كما نرى

نعتقد اننا بحاجة لمراجعة الأحداث لأن فيها من الأخطاء ما يعلمنا دون أن نكابر ونلقي بأخطائنا على أكتاف الآخرين.. والملاحظات كثيرة في هذا الخصوص ولكن الأبرز فيها محلياً.. ان العصي ما زالت أمام عجلة التطور والنمو الاقتصادي بسبب الإصرار المستمر على ربط الاقتصاد بالمشروع السياسي للقوى المتصارعة.